2014 0926 -0006-

لجنتا «أهالي مفقودي الحرب» و«سوليد»: الملف جسّد سياسة الحكومات والنتائج مجتزأة

رولا عبدالله

من المرّات النادرة أن يتلاقى أهالي مفقودي الحرب من دون أن تجمعهم دموعهم ويكون الماضي وحده الحاضر بينهم.

أمس تبدّلت الصورة للأحسن، على الأقل قبل المؤتمر الصحافي الذي عقدته لجنتا «أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» و«سوليد» للاعلان عن مضمون الصندوق الذي يحوي ملفات تتناول مصير نحو ١٧ ألف مفقود. هناك في الحديقة المقابلة للسرايا الحكومية حيث اجتمع الأهالي على فنجان قهوة وسؤال عن الأحوال والصحة والعائلة، كانوا أشبه بالعائلة الواحدة التي فيها المسلم والمسيحي والدرزي والفلسطيني والمصري، وفيها الغيرة نفسها على كل فرد منهم باعتبار المصيبة جمعتهم وما عاد يفرقهم الا الموت أو المرض.

وعلى الرغم من فرح الأهالي بتسلّم ملف التحقيقات، فانهم ما استطاعوا إخفاء قلقهم من مضمونها واذا كانت تكفي لتبيان حقيقة ما حصل مع الأزواج والأبناء، وهو الأمر الذي لخّصته لهم رئيسة اللجنة وداد حلواني بكلمات موجعة إلا أنها حقيقية ومن الواقع اللبناني المعقّد، إذ أوجزت: «التحقيقات لم تجر كما يجب والنتائج صيغت بحبر سياسي خالص، مجتزأة ومختصرة»، واعدة بمقاضاة الدولة ولو بعد مئة سنة، لكنها في الوقت نفسه رأت في خطوة تسليم الملف من قبل الحكومة خطوة تاريخية على أمل أن يتبعها خطوات من مثل إنشاء قاعدة الحمض النووي (DNA) بحيث لا تموت قضية كل مخطوف بموت ذويه، وبالتالي هناك حاجة الى هيئة رسمية تتولى متابعة القضية رسميا وهو الأمر الذي بصدد انجازه من خلال مشروع قانون سيشكّل خارطة الطريق لأهالي المفقودين داعية الى الضغط من أجل ابرام الاتفاقية الدولية لحماية جميع المخطوفين والمصادقة عليها، ومؤكدة بأن خيمة أهالي المخطوفين ستبقى إلا أن «دوام أهالي المخطوفين» الذي تنظمه حملة «حقنا نعرف» كل خميس سيجري تعليقه الى أجل غير مسمى. أمّا الى أين بعد المؤتمر الصحافي؟ يجيب المحامي نزار صاغية: «سنكون في فترة سياسية لمدة شهر ومن بعدها نقوم بالمراجعات القضائية لقوننة هذا الحق وتكريسه بشكل كامل». ولدى السؤال: هل تسلمتم الملف كاملا؟ يجيب صاغية: «ليس لدينا دليل حسي «إلا أنه يغمز بكلامه من قناة أخرى: «هناك استنتاجات قفزوا عليها ولا نعرف من أين أتت».

لقاء يوم أمس استهلّ بالوقوف دقيقة صمت إكراما لأهالي المفقودين، بحضور الوزراء السابقين حسن منيمنة وشربل نحاس وزياد بارود، والنائب غسان مخيبر، والنقابيون عبد الامير نجدة وعلي محي الدين، والاميرة حياة ارسلان ورئيس المجلس اللبناني لحقوق الانسان وديع الاسمر ومسؤول جمعية الفا البير عازار وعدد من الفنانين والكتاب والناشطين في المجتمع المدني.

● صاغية وحلواني وعاد وأهالي المفقودين في المؤتمر الصحافي (جورج فرح)

صاغية

لفت صاغية الى أن الحكم القضائي بتسليم أهالي مفقودي الحرب ملفات التحقيق بدا وكأنه يعيد للبنانيين جزءا أساسيا من ذاكرة كان من المقرر أن تبقى محجوبة، وكأنه يمهد لاعادة كتابة التاريخ، وتابع:» من حق الرأي العام اليوم أن يسأل عن النتائج العملية لتنفيذ هذا الحكم وتسليم الملف، وبم يسهم مضمون هذا الملف في ترسيخ حق المعرفة؟ وما هي المعلومات التي يمكن الاستفادة منها أو البناء عليها للمضي قدما في عملية البحث عن مصائر المفقودين؟ وأشار: «لسنا هنا بصدد ملف تحقيقات للجنة واحدة، إنما بصدد ملف مجمل التحقيقات التي قامت بها مجمل حكومات ما بعد الحرب من خلال لجان عدة وفي أوقات مختلفة (٢٠٠٥،٢٠٠١،٢٠٠٠)، وتاليا نحن اليوم أمام ملف يجسد سياسة الحكومات المتعاقبة برمتها وكيفية تعاطيها مع ملف ضحايا الحرب، مما يحول الملف الى اثبات دامغ وقاطع على طبيعة السياسات المتبعة على هذا الصعيد».

وسجّل صاغية كوكيل لذوي المفقودين الملاحظات الآتية: «من يقرأ ملفات التحقيق سرعان ما يتبين أن المعلومات الواردة فيها مجتزأة وقد بقيت، على أهميتها، في أحيان كثيرة معلومات خام.

وأشار الى أن الملف «تضمن كمًا كبيرا من الاستمارات، ومن هذه الناحية وفر للجان معلومات مهمة وقيمة عن عائلات المفقودين وعن الجهات التي من الممكن أن تكون حائزة على المعلومات المطلوبة حول مصائر هؤلاء. ولكن، وللأسف، بقيت تحقيقات اللجان بعد تجميع هذه المعلومات سطحية ومجتزأة. فقد اقتصرت جهودها هنا على تصنيف ملفات المفقودين وفق الجهة الخاطفة المفترضة ومدى توفر أدلة: فهل هي تنظيم أم ميليشيا لبنانية؟ أم هي جهاز تابع للجمهورية السورية؟ أم هي إسرائيل؟

وتابع: «يتضح أن اللجان اكتفت بهذا الحد، من دون أن تكلف خاطرها عناء مراجعة أي من الميليشيات أو التنظيمات التي نسب اليها ذوو المفقودين في استماراتهم مسؤولية في الخطف. أما في الحالة الثانية، (الأشخاص المحتمل تواجدهم في سورية) فقد وجه رئيس اللجنة المعينة في ٢٠٠١ النائب فؤاد السعد طلب الاستعلام للواء الراحل غازي كنعان مسهلا إياه: «عطفا على الحديث الذي جرى بيننا.. وبناء لطلبكم» ولا نلقى في الملف أي جواب، وفي مرحلة ثانية للمجلس الأعلى السوري اللبناني، وفي الحالة الثالثة، وجهت اللجنة طلب الاستعلام من خلال البعثة الدولية للصليب الأحمر فجاءتها إجابات بشأن عدد من الأشخاص الذين اعترفت إسرائيل باحتجازهم لديها.

أما بخصوص المقابر الجماعية، أوضح صاغية: «زعمت لجنة التحقيق في العام ٢٠٠٠ عثورها على مقابر جماعية عدة، ذكرت بعضها وأبقت الكتمان على أخرى. وبدل أن يؤدي استكشاف المقابر الجماعية الى اتخاذ تدابير فورية لصونها وحمايتها تمهيدا للتعرف على هوية الأشخاص الذين رميت جثثهم فيها، للسماح لأهلهم بدفنهم وفق طقوسهم وبدء الحداد عليهم، فانها اعتبرت وجودها سببا لاغلاق الملف وانهاء القضية. ومن هذه الزاوية، يشكل الملف الذي هو بحوزتنا اليوم دليلا قاطعا على تقاعس الحكومات السابقة في هذا المضمار».

وطالب صاغية «الطبقة الحاكمة على هذا الصعيد باتخاذ مبادرات فورية لنقض هذه السياسة من خلال إجراءات اعتراف واضحة تشريعية وادارية تحقيقا للتغيير المنشود واحقاقا للحق، في مقدمها إقرار اقتراح القانون حول حق المعرفة الذي تقدم به النائبان غسان مخيبر وزياد القادري وانشاء بنك » DNA، محتفظا بـ«الحق الكامل لجهة مطالبة الدولة بتعويضات نتيجة الإهمال المذكور، على أن تخصص مجمل هذه التعويضات بأكملها لانشاء بنك DNA يسهم في تحقيق حق المعرفة لا غير؛ وكذلك لجهة مراجعة المراجع الأممية المختصة فضحا لهذه السياسة التي بات لدينا اثبات قاطع ودامغ على اتباعها».

وسأل صاغية: «كيف سيتصرف ذوو المفقودين اليوم بعدما باتت هذه المعلومات على اجتزائها ونقصانها، في حوزتهم؟ ما هي الإمكانات المتاحة لهم من خلالها للوصول الى حق المعرفة؟ وطمأن « أنه من منطلق الحرص على المعلومات الشخصية الواردة في هذا الملف، فاننا سنحتفظ بعناية بوثائقه، مع الالتزام الكامل بحق ذوي المفقودين المعنيين بالمعرفة. كما سنودع البعثة الدولية للصليب الأحمر نسخة عن كامل الملف اسهاما منا في جهوده الحثيثة لكشف مصائر المفقودين والمخفيين قسرا في لبنان».

حلواني

وأوضحت حلواني أنها منذ بثت وسائل الاعلام خبر تسلم الملف، لم يتوقف رنين هاتفها والأسئلة التي تكررت من مثل: «شو عرفتوا عنو، وينو، شو صار فيه.. طمنينا».

وتحدثت كيف أنّه كان عليها أن تتحمل النتيجة التي أعلنت إثر انتهاء لجنة التحقيق الرسمية، والتي أوصت بحسب حلواني الى «إحالتنا الى القضاء المختص لتوفية أحبائنا.. يومها رفضنا الخلاصة التي أعلنت ليس لأننا كنا متأكدين من أن أحبتنا كلهم أحياء، بل لأن التوصية بتوفيتهم بالجملة جعلت الشك سيد الموقف، وكثرت التساؤلات بخصوص: هل قامت اللجنة بالتحقيق الجدي أم لا؟ ومن هي الجهات أو الاشخاص الذين خضعوا للتحقيق؟ وهل حصل مسح ميداني أم لا؟ وما هي الادلة التي استندوا اليها حتى توصلوا الى النتيجة التي أعلنت؟ وكيف تكون النتيجة علمية وهم لم يعثروا على مخطوف واحد، لا حياً ولا ميتاً ولا حتى على رفات واحد منهم، وهم أصلا لم يأخذوا بصماتنا الجينية حينها وما زالوا يتمنعون عن إجراء ذلك؟».

وأكدت: «لم أجد محضر تحقيق واحداً جرى مع مسؤول واحد من ضمن قائمة القيمين على يوميات الحرب، سلطات الأمر الواقع آنذاك، أو من ينوب عنه. كأن لجنة التحقيق الرسمية اكتفت بالتحقيق مع أصحاب الحق، مع الأهالي وأراحت المرتكبين حتى من توجيه سؤال واحد لأي منهم.

وتمنت حلواني على الرئيس سلام التشاور معه بشأن ما تستطيع أن تقوم به الدولة اللبنانية لترجمة اعترافها».

عاد

وأكّد عاد بأنّ «تسليم الملف من قبل الحكومة اللبنانية خطوة تاريخية مع هذه الارادة السياسية التي سعت وتسعى دائما لالغاء قضية المفقودين والمخفيين قسرا. ومن الخطأ القول أنه إذا كان الملف لا يحتوي على ما نسعى اليه فلماذا كل هذا العذاب، بمعنى آخر لا يجب التقليل من أهمية ما حدث».

وتطلّع عاد الى الخطوات العملية ومنها تشكيل قاعدة بيانات الحمض النووي لأهالي ضحايا المفقودين والاخفاء القسري وتشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين وضحايا الاخفاء القسري».